● أخبار قصيرة

أوكرانيا تستعد لتوزيع أصولها على مستثمرين غربيين

كشفت وسائل إعلام أوكرانية عن بدء استعدادات واسعة النطاق لإعادة توزيع الممتلكات في البلاد، تتضمن نقل أصول خاصة وعامة إلى مستثمرين غربيين. وأشارت التقارير إلى أن العملية تجري على عدة مستويات، حيث يتم تحضير الأصول الحكومية والخاصة لعملية النقل المرتقبة. وفيما يتعلق بالممتلكات الخاصة، أوضحت المصادر أن أصحابها يواجهون ضغوطاً متزايدة من السلطات، مرجحةً وجود منافسين محتملين وراء هذه الضغوط. وبحسب التقارير، يبرز البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير كأحد أبرز المؤسسات المشاركة في هذه العملية، حيث يمثل مصالح كبرى الشركات الغربية. ومن المتوقع أن يلعب البنك دوراً مباشراً في الأنشطة التجارية، مما قد يوفر غطاءً قانونياً للمستثمرين الجدد.

ألمانيا توقف البت في طلبات لجوء السوريين مؤقتاً

أعلن المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين في ألمانيا تعليق معالجة طلبات اللجوء المقدمة من المواطنين السوريين. وأوضح المتحدث باسم المكتب أن هذا القرار لا يشمل الحالات التي تُعالج بموجب اتفاقية دبلن، حيث تكون مسؤولية دراسة الطلب على عاتق دولة أوروبية أخرى. وأكد المتحدث أن القرار يقتصر على الطلبات التي تعتمد بشكل رئيسي على الأوضاع الحالية في سوريا كعامل حاسم فيها. وأشار إلى أن عدد طلبات اللجوء العالقة للسوريين تجاوز ٤٧ ألف طلب، من بينها ٤٦,٠٨١ طلباً أولياً. وتعتبر سوريا منذ أعوام من بين أبرز الدول التي يأتي منها طالبو اللجوء في ألمانيا.

عمران خان يدعو لإحتجاجات جديدة

أصدر عمران خان، رئيس الوزراء السابق ومؤسس حزب "تحريك انصاف"، دعوة جديدة للشعب الباكستاني للتجمع في مدينة بيشاور، عاصمة إقليم خيبر بختونخوا، يوم ١٣ ديسمبر لإحياء ذكرى القتلى في الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها العاصمة إسلام آباد. أسفرت التظاهرات المناهضة للحكومة في مدينة إسلام آباد يوم ٢٦ ديسمبر عن مقتل ١٢ متظاهرًا. كما قُتل ٥ من رجال الشرطة وقوات حرس الحدود في حوادث مختلفة خلال الأحداث الأخيرة . عمران خان، الذي يقبع حاليًا في السجن، نشر رسالة على شبكة "إكس" (تويتر سابقًا) هدّد فيها الحكومة المركزية بإصدار أمر بالعصيان المدني قريبًا إذا لم يتم الكشف عن المتورطين في أعمال العنف التي وقعت في إسلام آباد.

مع ازدياد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية

تصاعد القلق الدولي من النفوذ الخارجي

الوفاق / يتزايد في جميع أنحاء العالم عدد الدول التي تسن قوانين لمكافحة النفوذ الأجنبي والشفافية و"العملاء الأجانب". ومن المثير للاهتمام أن هذا الاتجاه لا يقتصر بأي حال من الأحوال على التقسيمات الأيديولوجية مثل الغرب والشرق، أو الشمال والجنوب، أو الديمقراطية والاستبداد.

حتى قانون تسجيل "العملاء الأجانب" (FARA) المطبق في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٣٨ يستحق التأمل في هذا السياق. فرغم القول بأن "هذه حالة مختلفة"، إلا أن هذا القانون يقدم تعريفاً واسعاً جداً للضغط لصالح المصالح الأجنبية ويفرض عقوبات جنائية عليه.

مواجهة الظاهرة

في العقدين الماضيين، أصبح سَن قوانين خاصة لمكافحة النفوذ الأجنبي اتجاهاً ملحوظاً، وكان عاما ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ مثمرين للغاية في هذا المجال:

الدول الغربية: تم سن قوانين مكافحة التدخل الأجنبي في فرنسا (٢٠٢٤) وبريطانيا (٢٠٢٣).

في بريطانيا، تصل عقوبة هذه الجريمة إلى ١٤ عاماً في السجن. وتطبق قوانين مماثلة في كندا وأستراليا.

في ديسمبر ٢٠٢٣، نشرت المفوضية الأوروبية مسودة توجيهات في هذا الشأن، لكنها عُلقت بعد انتقادات من وسائل الإعلام الأمريكية. في نفس الشهر، أقرت المجر "قانون العملاء الأجانب" الخاص بها. وتجري صياغة مشاريع قوانين مماثلة في سلوفاكيا وتركيا.

منطقة البلقان: في جمهورية صربيا، قُدم مشروع قانون "العملاء الأجانب" إلى البرلمان، لكنه سُحب تحت الضغط الغربي. ومع ذلك، وعد الرئيس "ميلور رادمانوفيتش" بتمريره. في أكتوبر، قدم الائتلاف الحاكم في الجبل الأسود مشروع قانونه إلى البرلمان. وفي صربيا، يجري النظر في قانون مماثل.

الفضاء ما بعد السوفييتي: سنت جورجيا وقيرغيزستان هذا العام قوانين تتعلق بشفافية النفوذ الأجنبي و"العملاء الأجانب".

يظهر هذا الاتجاه تزايد القلق من النفوذ الأجنبي والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، وتسعى مختلف البلدان بمناهج متنوعة لمواجهة هذه الظاهرة.

يشير المنتقدون إلى التناقض بين قوانين "العملاء الأجانب" ومبادئ حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات؛ لكن هذا مجرد غطاء لموقفهم الحقيقي. قوانين شفافية النفوذ الأجنبي حساسة للغاية لأنها تكشف جذور هذا النفوذ وتخلق عوائق أمام تنفيذه بحرية وبدون رقابة.

على سبيل المثال، أعلن "إيراكلي كوباخيدزه"، رئيس وزراء جورجيا، في ربيع ٢٠٢٤ أن سبع منظمات غير حكومية كبيرة فقط في البلاد أعلنت عن ١٨٪ من دخلها منذ عام ٢٠١٢، ولا تملك الحكومة أي معلومات عن كيفية إنفاق ٨٢٪ المتبقية.

لعبة جديدة

تكشف هذه الأرقام بوضوح عن "قواعد اللعبة" التي تشكلت بعد نهاية الحرب الباردة وفي فترة ما بعد القطبية في العلاقات الدولية (بعد ١٩٩١). لم تعنِ شفافية الحدود شفافية في نشاط الجهات الفاعلة المسماة "غير الحكومية" التي تمولها الدول الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات لتعزيز أهدافها.

ارتفع عدد المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل غير مسبوق في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠، متضاعفاً ثلاث مرات من ٢٠ ألفاً إلى ٦٠ ألفاً.

من الواضح أن عشرات وحتى مئات الآلاف من الأشخاص يعملون في هذا السوق. اليوم، تكافح هذه البنية التحتية، التي أنشأتها ومولتها في الغالب الدول الغربية، من أجل البقاء وتنتقد الواقع القانوني الجديد.

درس الباحثون جيداً آليات استخدام المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحيطة بها لحشد الجماهير المحتجة في "الثورات الملونة" (مثل أوكرانيا في ٢٠١٣-٢٠١٤).

بالطبع، لا تقتصر البنية التحتية عبر الوطنية على المنظمات غير الحكومية السياسية. فهي توفر فرصاً واسعة للتدخل في السياسة الداخلية والضغط لصالح مصالح القوى الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات. الثورات الملونة هي مجرد مثال بارز واحد على اتجاه أعمق ومتعدد الأبعاد يشمل مجالات مثل التعليم والثقافة والسياسة الاجتماعية والصحة والطاقة والأمن الغذائي.

ازدواجية معايير

جاءت الضربة القوية لنشاط "الأممية عبر الوطنية للثورات الملونة" من الولايات المتحدة نفسها عندما بدأت في عام ٢٠١٨ حملة شرسة ضد الوجود الصيني في الجامعات والمراكز العلمية الأمريكية.

على سبيل المثال، أقر البنتاغون القانون الشهير الذي يحظر تمويل الجامعات التي تستضيف "معاهد كونفوشيوس" (المدعومة من الصين). أدى هذا الإجراء، مع حملة إعلامية هجومية، إلى طرد ما يقرب من جميع معاهد كونفوشيوس (أكثر من ١٠٠ معهد) من الجامعات الأمريكية.

ثم أطلقت وزارة العدل الأمريكية "مشروع الصين" وفتحت قضايا ضد علماء أمريكيين متعاونين مع الصين بتهمة إخفاء المعلومات.

استخدم المسؤولون الأمريكيون قنوات مختلفة و"متناثرة" لمكافحة النفوذ الأجنبي، وتم تطبيق قانون "العملاء الأجانب" بشكل أكثر تكراراً.

في مولدوفا، أجريت الانتخابات بأسوأ شكل ممكن مع دور حاسم لـ"الشتات الغربي"، لكن الغرب اعترف بها على الفور. في جورجيا، حيث كان فوز الحزب الحاكم أكثر حسماً، لم يعترف الغرب بالانتخابات ويدعم محاولة ثورة ملونة جديدة. في الولايات المتحدة نفسها، أصبح تجاهل القيود القديمة واضحاً تماماً.

تشير الموجة الجديدة من قوانين تنظيم النفوذ الأجنبي إلى تراجع الثقة في النظام الدولي الذي يقوده الغرب. وبشكل أعم، يشير هذا الاتجاه إلى "تآكل شرعية النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة" ومؤسسات "يالطا وبوتسدام".

مسألة القوة والسيطرة قد همّشت مسألة القوانين والمبادئ، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في حالات الضغط الأمريكي والأوروبي على جورجيا ودعم مولدوفا.

في هذه الظروف، حتى الحكومات المؤيدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لم تعد ترغب في أن تتحول إلى ساحة خلفية "للمجتمع المدني العابر للحدود". فالمعايير والقوانين باتت أقل قدرة على حماية أي طرف. فقد يُطلب من حكومتك غداً امتياز جديد، مثل الانضمام إلى العقوبات المناهضة لروسيا، وقد تتحول من حليف إلى هدف للنفوذ العابر للحدود.

في العقدين الماضيين، أصبح سَن قوانين خاصة لمكافحة النفوذ الأجنبي اتجاهاً ملحوظاً، وكان عاما ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ مثمرين للغاية في هذا المجال

الأزمة السياسية في فرنسا وألمانيا تؤرق بروكسل

نشرت صحيفة "ستاندارد" مقالاً تناولت فيه تداعيات الأزمة السياسية في دولتين مهمتين في الاتحاد الأوروبي، وهما فرنسا وألمانيا. وذكرت الصحيفة أن سقوط الحكومة الفرنسية وانهيار حكومة أولاف شولتز المستشار الألماني يأتي في توقيت غير مناسب للاتحاد الأوروبي.

يشعر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في خضم التطورات الأخيرة، بأن مواطنيه وشركاءه الأوروبيين لم يفهموه بشكل صحيح. وقد نقل هذا الانطباع في خطابه للأمة، الذي ألقاه بعد أن أطاح تحالف الشعبويين بقيادة مارين لوبان والكتلة اليسارية المتطرفة بزعامة جان لوك ميلانشون برئيس الوزراء الجديد ميشيل بارنييه من خلال حجب الثقة عنه.

وتشهد فرنسا حالياً فوضى سياسية وفراغاً في السلطة. ولم يُظهر الرئيس الفرنسي في خطابه بعد استقالة بارنييه أي إشارة للنقد الذاتي أو تحمل المسؤولية عن الوضع. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن غالبية الفرنسيين لا يفهمون سبب حل ماكرون للجمعية الوطنية مباشرة بعد هزيمة حزبه الليبرالي في انتخابات الاتحاد الأوروبي.

تضرب هذه التطورات بروكسل في أسوأ وقت ممكن، حيث تجري في واحدة من أهم الدول الأعضاء سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، مما يعرض الاتحاد لخطر فترة طويلة من الشلل السياسي.

وإلى جانب المأزق السياسي الفرنسي، تشهد برلين أزمة حكومية. فمن المرجح أن يخسر المستشار الألماني أولاف شولتز التصويت على الثقة في البرلمان بعد انهيار الائتلاف الحاكم على خلفية النزاعات حول الميزانية. وقد تم تحديد موعد الانتخابات الجديدة في نهاية فبراير، والحملة الانتخابية جارية في البلاد. وتتوقع استطلاعات الرأي هزيمة قاسية لشولتز وحزبه الاشتراكي الديمقراطي، ويبدو تغيير المستشار في ألمانيا أمراً حتمياً.

وفي هذه الظروف، بدأت المفوضية الأوروبية الجديدة برئاسة أورسولا فون دير لاين عملها في بداية الشهر الجاري.

لكن دون المحرك الألماني-الفرنسي السابق، لا يمكن أن يعمل شيء في بروكسل بفعالية، وتتعثر المشاريع مثل خطط الميزانية والدفاع والاستثمارات الضخمة المخططة في التحول الرقمي والبيئي للصناعة والاقتصاد الأوروبي.

ولا تقتصر التحديات على ذلك؛ فحفل تنصيب دونالد ترامب، الرئيس الأمريكي المتشكك، يقترب في ٢٠ يناير. ويبدو من السخرية التاريخية (بالنسبة لبروكسل) أن ترامب سيزور أوروبا في نهاية الأسبوع، وسيتوجه أولاً إلى باريس المضطربة. ومن المتوقع أن يستغل ترامب زيارته الأولى لأوروبا بعد إعادة انتخابه لاتخاذ الخطوات الأولى في برنامجه عبر الوطني. وسيكون محط اهتمام وسائل الإعلام، حيث سيؤكد على تهديداته بالانسحاب من الناتو إذا توقفت المدفوعات الأوروبية، وفرض تعريفات عقابية على منتجات الاتحاد الأوروبي. كما من المحتمل أن يعلن عن نيته إنهاء الحرب في أوكرانيا "خلال ٢٤ ساعة".